



لا خوف على قطر والقطريين والمقيمين، من الحصار، بسبب ارتفاع الدخل، وإنتاج الدولة النفط والغاز وصناعتها البتروكيماوية. هذا إن لم نأت على صادراتها وما تملك من أصول وورشات في الخارج، أو ما لديها من مصارف وسيولة بالداخل وصندوق سيادي في الخارج. إذ ببساطة، ستتأهت أكبر الدول الصناعية للشعب القطري بما تحتاج، ومن هم في قطر، بكل مستلزماتهم.

وهج وجود السوق الكويتية والعمانية المفتحتين وهبات أصدااء الدوحة الآخرين، من المستحيل الضغط على القطريين، لثيهم عن موافهم أو قبولهم مرغمين بشروط من ينفذون الحصار، بعدها سدوا على قطر النفذ البري الوحيد "معب سلوى" وحاصروها بحراً وجواً، في خطوة يقال فيها وحولها الكثير، نظراً لكونها سابقة، طاولت مصالح الشعب ولقمة عيشه.

ورأينا وقرأنا الكثير، عن قوة اقتصاد قطر واستثماراتها في الخارج وارتباط اقتصاديات كبرى بإنتاجها الغاز والنفطي، وهنائة العلاقات الاقتصادية للدوحة مع دول كثيرة، تأتت من المصالح المتبادلة حيناً، ومن نهج قطر الديمقراطي بقية الأديين، والذي أعلنته الدوحة كحالة مخالفة لهيظها، ما عرى ربه بعض التعاطي الخليجي، وكان السبب الحقيقي لهيظتها.

إذ لا جديد بها قيل حول "حماس" والإخوان المسلمين وقناة الجزيرة، سوى زيارة الرئيس الأميركي وقهمه في الرياض، وما أريد له أن يكون صواعق تفجّر تراكها واختلافات، تعدت وجهات النظر، لتصل ربه بواقع التصعيد، إلى مرحلة "نكون أو لا نكون".

قصارى القول: أليس من الغرابة على اقتصاد يزيد حجمه على 170 مليار دولار، أن يهسك أهله من لقمة عيشهم، ليتم ثي قيادته عن قرارات تعتبر سيادية؟

وأيضاً، أليس من المستغرب أن اقتصاد الدولة الأولى في تصدير الغاز المسال في العالم، والذي حقق فائضاً تجارياً بلغ 2.7 مليار دولار في شهر واحد، كإبريا/نيسان الفائت، لا يعرف القاهون عليه، طريقاً لتتويج مصادر الاقتصاد، وخاصة أنهم لدغوا من الجدر ذاته سابقاً في عام 2014، وقت سحبت بعض الدول الخليجية تهيلها الدبلوهاسي من قطر، وارتفعت وقتذاك أسعار بعض السلع والمنتجات المستوردة من تلك الدول، وبهقدتها السعودية، أضعافاً مضاعفة.

تري لو أعلنت قطر اليوم، عن مناقصات للشركات التركية كهنال، عن بناء مزارع دجاج وأغنام وتسمين أبقار، تؤمن لسوقها اللحوم ومشتقات الحليب التي استوردتها من تركيا أهس، ومناقصات

أخرى عن تحلية المياه وتوطين صناعات غذائية مختلفة، لتستورد المواد الأولية من السودان، أيضاً على سبيل المثال، فكيف سيكون المشهد لجهة تأمين أبسط مستلزمات السوق القطرية، وطبعاً تبقى على الاستيراد لتحقيق التنافسية على صعيد تحسين الجودة وكسر الأسعار.

أما إن قال قائل، إن مناخ دولة قطر الحار وعدم إنتاجها مواد أولية، يجعل من هذه الحلول مجرد طروحات مثالية، فسيكون الرد ببساطة، أن قطر تطوِّع المناخ لمصلحتها، بدليل ما فعلت وستفعل، استعداداً لهونديال كأس العالم عام 2022، فضلاً عن أن ارتفاع تكاليف توطين الزراعة والصناعة ومهما بلغت، تبقى أقل من الاستيراد، والأهم أنها تحصّن الدول بحالات استثنائية، كالتي نعيشها قطر اليوم.

وأما إن سأل آخر، وهل التوقيت الآن مناسب، للبناء والتوطين واستيراد التلات ومستلزمات الإنتاج، فسيكون الجواب، طبعاً مناسب، لا بل إنه مناسب جداً، فإضافة إلى تأمين مستلزمات السوق وتنويع مصادر الاقتصاد، سيحمل القيام بهذا الأمر رسالة سياسية لمن يهمه الأمر، بأن قطر وخلال الظروف الطارئة، قادرة أن تبني للمستقبل.

* عدنان عبد الرزاق كاتب صحفي اقتصادي

المصدر | عدنان عبدالرزاق | العربي الجديد